

قدم النحاة القدامى أبحاثاً حول علم الأصول النحو العربي و قد خصصوا مجاًلاً لدراسة و تقديم و إعادة بناء مسأله و عرف هذا العلم رواجاً بين النحاة فألفت فيه العديد من المؤلفات.

لعلم النحو أصول حيث يتكون من كلمتين: أصول، و نحو، ولهذا العنوان مفهومان رئيسان :

"المفهوم الأول : القواعد الأسس في النحو .

المفهوم الثاني: يعني الأصول المنهجية والأدلة الإجمالية التي بني عليها النحو"¹.
" فالنحو : له تعريفات كثيرة، و للنحو العربي أعلام بارزة لا يمكن فهم النحو إلا بالعودة الى مصادره و خاصة كتاب سيبويه و من هؤلاء الأعلام:

"سيبويه (ت 180هـ): كان يعتمد و يسوق فيه بعض آرائه و يعللها، وهكذا يتقدم علم النحو عند هذا الرجل و يصبح الطريق إلى مرحلة الكمال واضحاً وإن يكن طويلاً، ولئن لم يكن علمه بالنحو ذا قيمة أيام يونس والخليل و سيبويه فقد استطاع أن يقدم لمن بعده منهجاً قوياً في استنباط الأحكام النحوية و تيسير السبل أمام الدارسين و تذليل العقبات أمامهم. حتى سمي كتاب سيبويه : «قرآن النحو».

ابن السراج (ت 316هـ): إذ قال « :النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا استعمله كلام العرب، وهو علم إستخرجه المتقدمون من (إستقراء كلام العرب)، وليس هذا في الواقع تحديداً لحقيقة النحو، بقدر ما هو تعريف بمصادره، وبيان للهدف من تدوينه و دراسته".

¹ الأصول في النحو : لأبي بكر بن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 01- 1985م: 35.

"ابن جني (ت392هـ): عرف ابن جني النحو على أنه هو انتحاء سِمَتِ كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والتركيب والنسب، وغير ذلك ويلاحظ عليه: أن النحو بوصفه علماً هو إنتحاء سِمَتِ كلام العرب وهو الغاية المتوخاة من تدوين هذا العلم و دراسته. و واضح من هذا التعريف أنه يميز بين نوعين من التناول في دراسة الكلمة ضمن هذا العلم، أولهما (الإعراب) الذي يعني تغييراً آخر الكلمة بسبب انضمامها إلى غيرها في تركيب معين وهو داخل في ما اختص بعد ذلك باسم (النحو)، والثاني: هو ما يعني بدراسة بنية الكلمة المفردة، وهو يختص باسم (الصرف)"¹.

"ابن عصفور (ت 339 هـ) : علم يستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"².
و من هذه التفسيرات و التعريفات يتضح لنا أن علماء هذا تخصص ركزوا على تحديد كل ميزة يمتاز بها في جعله (العلم) جنساً في حد النحو.

¹ الخصائص : لإبن جني، تح : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت: 88

² أصول النحو - دراسة في فكرة ابن الأنباري-: لمحمد سالم صالح، دار السلام، ط: 142، 401 هـ 2006م: 43

و من الذين كان لهم دور بارز حيث اهتموا بالبحث في علم أصول النحو.
 "(ابن الأنباري) الذي قال: أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها
 و أصولها كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله ، وفائدته التعويل
 في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى الاطلاع على الدليل
 لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأحيان عن عوارض الشك
 والارتباب"¹.

أما (السيوطي) فقد عرفه بقوله: بأن أصول النحو علم يبحث عن أدلة النحو الإجمالية
 من حيث هي أدلته و كيفية الاستدلال بها وحال المستدل².
 ويعرفه (علي أبو المكارم) في كتابه أصول التفكير النحوي « :أما علم أصول النحو فهو
 المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النحوي، وهي
 محاولة متأخرة فترة طويلة عن الوجود الواقعي لأصول التفكير النحوي. فهو يقارن بين
 أصول النحو وأصول التفكير النحوي؛ وعن هذه المحاولة يقول :نقصد بها دراسة الخطوط
 الرئيسية العامة التي سار عليها البحث النحوي، والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على
 السواء وهذه الخطوط العامة قديمة جدا في البحث النحوي، حتى إن من الممكن أن نردها
 إلى البداية الباكورة لنشأة البحث في النحو العربي؛ أي إلى أواخر القرن الأول وأوائل القرن
 الثاني"³. و يتحدد موضوع علم أصول النحو باستخراج أدلة النحو و الشواهد و القواعد
 التي يقوم عليها، وذلك من خلال المصادر التي يعتمد عليها كالقرآن الكريم و الحديث
 النبوي الشريف و أشعار العرب.

¹ فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: لإبن الطيب الفاسي، تح : محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية
 دبي، ط01-1421 هـ : 2000م: 179/1-185.

² لمع الأدلة في أصول النحو: لإبن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر: 80.
³ فيض نشر الانشراح : 216/1-217.

إن المتأمل في مجال علم أصول النحو يدرك أنه يخدم القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف و قد ظهرت ثلاثة مذاهب تهتم بالبحث عن أصل الكلمات من خلال القرآن الكريم و الشعر الجاهلي و جاءت هذه المذاهب الثلاثة على النحو الآتي:

موقف النحاة القدماء :

"باستقراء المصنفات النحوية وتقاسير القرآن الكريم نجد لهم ثلاثة مذاهب في حقيقة هي في العربية على النحو التي:

1 - المذهب الأول: أن (لات) هي (لا) زيدت عليها (التاء) لتأنيث اللفظة , كما في ثَمَّتَ و رُبَّتَ. وهذا المذهب هو رأي الجمهور من النحاة. واستند الجمهور في مذهبهم هذا إلى أدلة متعددة, فهي قد وردت في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم, ووردت أيضا في شواهد من الشعر نقلها النحاة"¹.

2 - " المذهب الثاني : ويرى أصحابه أن (لات) في أصل لغة العرب هي كلمة واحدة وهي فعل ماض, وهذا المذهب يعني أن (لات) أصل قائم بنفسه وهو يخالف مذهب الجمهور السابق الذي يرى أنها مركبة من (لا) النافية, و (تاء) التأنيث. واختلف أصحاب هذا المذهب في تفسير مذهبهم إلى فريقين:

الأول: يرى أن (لات) في الأصل بمعنى (نقص) فانه يقال: (لات - يلبثُ) ويقال: (أَلَتْ - يألَتْ) ثم استعملت (لات) للنفي كما أن (قل) كذلك, وقال بهذا التفسير أبو ذر الخشني"².

¹ الخصائص : 191/1

² أصول النحو عند ابن مالك: 15

الثاني: يرى هذا الفريق أن أصل (لات) هو (ليس) بكسر (الياء) فقلبت (الياء) ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبله و أبدلت السين تاء. و بهذا الشأن يقول السيوطي: وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في (لات) (ليس) أبدلت سينها تاء كما في (ست) فعادت الياء إلى الألف لا الأصل¹.

و بناء على ما قدمه الخليل و سيبويه وكل من تبعهم، فقد استفادة كل الباحثين و الدارسين من علومهم، و في مقدمة هذه العلوم، النحو العربي الذي يتطلب تعليمه جهوداً معنية لأن كثير من التلاميذ لا يفهمونه، و خاصة إذا لم يركزوا على فهم قواعد في السنوات المتقدمة من التعليم الأول.

¹ نزهة الألباب الأدباء: 76

جهود القدماء في تعليم النحو وتيسيره:

وعلى هذا أساس صعوبة اكتساب النحو سنعرض الى جهود بعض العلماء في تعليمه و تيسيره.

"لا نعتقد أن النحو وحده كفيل بوضع قواعد تتطوي على إحتياجات أمان لسلامة القول بل إن النحو يساعد على استنباط القواعد والأحكام وصوغها، لتكون معوانا على الأداء اللغوي السليم، لا على أن تكون الأداة لتكوين المبدع. وهنا يتجلى الفرق بين رأي القدامى والمحدثين. ونتج عن ذلك اجتهادات وجدال بين النحاة، مما أفضى إلى المزيد من التشدد ومن القواعد حتى صار النحو معقدا، أو صعب الإحاطة به. ومن هنا نشأت فكرة تيسير النحو وتسهيل مسائله. وهي فكرة أقلقعت المعتدلين من علماء العربية. وتعالى الأصوات بالدعوة إلى تخليص النحو من مظاهر الشذوذ والتأويلات وإلى التخفيف من تعدد احتمالات الإعراب، ومن كثرة التقديرات البعيدة، والتفريع في الأحكام، والشواهد التي حفلت أحيانا بكثرة الشاذ والغريب، والنادر، والمجهول القائل والمصنوع.¹

إن تلك المحاولات التي أشكل بعضها على النحاة أسهمت في نفور بعض الدارسين من النحو بخاصة، ومن المعرفة اللغوية بعامة، مما أقام حاجزا من الجفوة بينهم وبين العربية. وهذا ما دعا فئة من القدامى إلى تيسير النحو وتبسيطه.

¹ في تأويل اي القران : ابن قتيبة: دار التراث القاهرة ، ط2 ، 1973.

"فصنفوا فيه مختصرات لإدراك أسرارهِ وخصائصهِ وصولاً إلى إتقان العربية واستخدامها في الخطاب العام. ومن هؤلاء (أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، المتوفى سنة 225هـ) في كتابه - مختصر نحو المتعلمين - (وأبو عباس محمد بن يزيد المبرد، المتوفى سنة 285هـ)، في كتابه - المدخل في النحو - (محمد بن كيسان، المتوفى سنة 299هـ)، في كتابه - مختصر في النحو - (أبو جعفر النحاس، المتوفى سنة 338هـ)، في كتابه - التفاحة في النحو - (أبو بكر الزبيدي، المتوفى سنة 379هـ)، في كتابه - الواضح في علم العربية - (ابن مضاء القرطبي، المتوفى سنة 592هـ)، في كتابه - الرد على النحاة -"¹.

وللإشارة فإن محتويات هذه المؤلفات لم تكن على درجة واحدة من البساطة أو التعقيد فهي مختصرات متعددة المستويات، مختلفة المناهج، تدل بجلاء على أن المراحل الأولى من مراحل التأليف اللغوي والنحوي لم تخل من نحاة ولغويين ومربين على اختلاف في مستوياتهم العلمية.

"وقد كانوا يسعون لتقريب النحو من المتعلمين علماً منهم أن النحو فيه بعض التعقيد، ولذلك كانوا ينتقون من مواضع النحو الموثقة في الكتب المفصلة ما يناسب المستويات التعليمية ويتجنبون التعمق والإطالة، ويستعينون على توضيح القواعد والأحكام بالشواهد البسيطة الواضحة، مع الوقوف على حدود العلة التعليمية والقياسية وإبعاد العلة الجدلية. وعلى الرغم مما تميزت به بعض المختصرات النحوية من أسس تعليمية مفيدة في عصرها كاختيار الموضوعات والتدرج في ترتيبها وتنسيقها وعرضها وتحليلها، غير أنه يمكن أن تؤخذ عليها طائفة من النقائص، نذكر منها:

- 1- اعتماد الدراسة على حفظ المتن والمختصرات.
- 2- اهتمامها بالنحو الإفرادي على حساب النحو التركيبي، حيث يبدو النحو منها نحو مفردات، لا نحو تراكيب وأساليب.
- 3- العناية بالتحليل الإعرابي، دون التعرض للمعنى.
- 4- إنها مختصرات صغيرة الحجم، كثيفة المادة، بعضها مختصر، مفرط في الاختصار يمكن أن يعتبر ضمن الألغاز كألفية (ابن مالك)، وبعضها لم يكن منظماً"².

¹ جامع القرآن، ابن جرير الطبري دار إحياء التراث العربي : بيروت، ط1، 2001.

² أصول النحو - دراسة في فكرة ابن الأنباري -: لمحمد سالم صالح، دار السلام، ط: 142، 01هـ 2006م: 43

و على هذا الاعتبار بشكل عام عملية التدريس تكون على نحو التالي:

" بشكل يصلح مباشرة للتدريس، وبخاصة عند النحاة المتأخرين. لمادة التعليمية الموجودة في بعض المختصرات هي مفيدة ومجدية، غير أنها في نظرنا بحاجة إلى إعادة ترتيب وفق ما تقتضيه المناهج التربوية واللسانية الحديثة. و ختاماً يمكن القول إن التفصيل مع التسهيل أفيد وأنجع علمياً من الاختصار مع التعقيد والغموض. فالتسهيل أو التيسير ليس اختصاراً للمعلومات، ولا هو حذف للشروح، ولكنه عرض وتحليل جديد لموضوعات النحو، يمكن بواسطة تحويل المادة اللغوية التي تتضمنها مختصرات النحو إلى مادة لغوية تفيد المتعلم في حياته العملية"¹.

ولكن عملية تيسير تعليمية النحو تحتاج الى مناهج و طرق تدريسية مدروسة جيداً حتى تؤتي أكلها، وهو اكتساب الكفاية التواصلية في النحو العربي، و بهذا الشأن سنعرض الى إعطاء فكرة عن منهج القدامى في الدراسات النحوية.

منهج القدماء في الدراسات النحوية:

إعتمد النحاة القدامى على مبادئ و معايير دقيقة في دراستهم النحوية، ومن هذه المبادئ مبدأ التقصي.

"في الواقع اللغوي انطلاقاً من معاينة الحدث الكلامي، وتتبع الأداء الكلامي المنجز فعلاً. وميزوا بين الوصف القائم على الملاحظة المباشرة في البيئة اللغوية من ناحية واستنباط الأحكام والعلل من الحدث الكلامي أو المدونة (Corpus) التي تم وصفها من ناحية ثانية. وقد أشار (السيوطي) في (مزهرة) إلى هذه المنهجية، حيث يقول: اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه"². و قد عد النحاة القياس ثاني مصدر من مصادر النحو في إنتاج القواعد.

¹ في تأويل اي القران : ابن قتيبة: دار التراث القاهرة ، ط2، 1973.

² ينظر في جامع القرآن، ابن جرير الطبري دار إحياء التراث العربي : بيروت. ط1، 2001.

"وقد نسبت كتب (الطبقات) إلى (الكسائي) أنه كان يقول: إنما النحو قياس يتبع . ولأبي عثمان المازني وهو من أصحاب (سيبويه) أنه يقول: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت بعضها فقست عليه غيره"¹.

و يتبين لنا إن النحاة القدامى أنهم توسع فيه وقاسوا على كل ما وصل إليه، ومنهم من كان يتشدد فلا يقيس إلا على ما كان يرى أنه كثير. وهذا من أهم ما يميز بين مدرستي البصرة والكوفة.

"وقد اعتمدوا على مبدأ استنباط القوانين والأحكام من النصوص اللغوية الأكثر استخداماً وشيوعاً، وترك القليل التداول، إذ لا يعتمد عليه في وضع القاعدة. فقد ورد في طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي، أن ابن نوفل روى عن أبيه أنه سأل أبا عمرو بن العلاء: "أخبرني عما وضعت مما سميت به عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"².

¹ مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقق : محمد محي الدين عبد الحميد (لبنان، بيروت دار المعرفة.

² كتاب الحيوان ، لأبي عمرو بن عثمان الجاحظ ، تح و شرح :عبد السلام هارون ، (لبنان : بيروت ، دار الغرب الإسلامي ط 1 - 1993.

منهج القدماء في الدراسات النحوية:

وتبدو حقيقة وضع النحو لبعض العلماء كالسيوطي الذي يقول: "النحو بعضه مسموع مأخوذ من كلام العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والروية، وهو التعليقات، وبعضه يؤخذ من صناعات أخرى". ويراد بالصناعات الأخرى العلوم التي كانت تؤطر البحث اللساني وتعطيه المصطلحات والأدوات نحو علم الكلام وأصول الفقه والمنطق فكان أن درس القدماء النحو وفق المنهج الكلامي، وساعد على ذلك أن كان من النحاة الأوائل من له اتصال بهذا المنهج، فأغرامهم فغلبوه في دراستهم للظواهر اللسانية¹. و انطلاقاً من الاجتهادات المختلفة و الدراسات النحوية الكثيرة.

"تسللت إلى دراستهم مصطلحات الكلام وأصوله ومبادئه، وظن النحاة المتأخرون أن ليس في الإمكان أبدع مما كان، فبالغوا مبالغة شديدة ، وأخذوا يعالجون قضايا اللغة والنحو معالجة خرجت بهما عن ضوابطهما، فعادا وكأنهما من مباحث الفلسفة والمنطق، وهو الأمر الذي جعل النحو في أغلب الأحيان غريباً عن طبيعة اللغة وجوهرها. ولذا أصبحت الحاجة ماسة إلى إنشاء نحو جديد خال مما علق به من شوائب الماضي، بعيد عن المحلات والتفديرات الفلسفية التي اصطنعها النحاة، فأنت على حيوية و دينامية الدرس النحوي"².

و بعدما كان النحو يعلم على شكل جمل قصيرة، و متفرقة في العصور القديمة إذ أصبح يدرس على شكل خطاب، وذلك أن النحو هو الأساس في تحديد المعاني و الدلالات، و على هذا الأساس فما علاقة الخطاب النحو بالتعليم عند القدامى؟

¹ نفس المصدر : أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ، تحقق : محمد محي الدين عبد الحميد (لبنان ، بيروت دار المعرفة.

² كتاب الحيوان ، لأبي عمرو بن عثمان الجاحظ ، تح و شرح :عبد السلام هارون ، (لبنان : بيروت ، دار الغرب الإسلامي ط. 1. 1993.

مفهوم العامل عند سيبويه:

و مما سبق ذكره يبدو أنه للعامل و العلل النحو نشأة عظيمة في توجيه المعاني و الدلالات فما مفهوم العامل النحوي؟

"لم يلقَ أصل نحوي من هجوم المحدثين ما لقيه (العامل) ، فقد كُشِّروا له عن أنيابهم ، وسلَّقوه بألسنة حداد ، وتمضمضوا بأعراض النحاة الذين اعتمدوه أصلاً في تفسير بنية الكلام العربي ، و الكشف عن العلائق بين أجزاء الجملة العربيّة ، " وأصبح القول بهدم العامل سنة المجددين من لدن ابن مضاء إلى اليوم ، حتى إن بعض من حاولوا ذلك كان يكتفي بهدم العامل و لا يقدم بديلاً ينتظم النحو ويعين على فهمه ودرسه وتعليمه¹. و هذا يبين أن النحاة المحدثين قد انتقدوا نظرية العامل و أعابوا على النحاة الذين ركزوا على الحركة الإعرابية و أهملوا المعنى.

"وبلغ الأمر بباحث مُحدِّثٍ هو الأستاذ إبراهيم مصطفى أن يزعم أن تخليص النحو من نظرية العامل وسلطانها هو " خيرٌ كثير وغاية تقصد ، ومطلب يسعى إليه ، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آماداً ، وكاد يصدّ النَّاسُ عن معرفة العربيّة ، ودَوَّقَ ما فيها من قوّة على الأداء ومزيّة في التصوير². و يتضح من هذا أن العامل زاد النحو تعقيداً.

"و هو يتهم النحاة بأنهم في سبيل حرصهم على نظرية العامل أضاعوا حكم النحو، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة ، وكثّروا من أوجه الكلام ، ومن احتماله لأنواع الإعراب ، وأنهم كذلك أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة : يقدرّون العامل رافعا فيرفعون ويقدرّونه ناصبا فينصبون لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم³. و هذا باب يفتح الاختلاف بين النحاة.

1 العلامة الإعرابية في الجملة ص : 177 .

2 إحياء النحو ص : 194 .

3 انظر : إحياء النحو ص : 35 ، 37 .

"وأعجب من هذا أن نجد نحويًا شهيرًا هو الأستاذ عباس حسن صاحب النحو الوافي ينص على أن العامل مشكلة " واضحة الأثر في تعقيد النحو ، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة فليس خطرهما مقصورا على المسائل النحوية بل تجاوزها إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع " ¹. و بهذا يكون الأستاذ عباس حسن قد رفض العامل و عده مشكلة في تعليم النحو .

"وزاد بعض المحدثين على ذلك أن زعموا أن جذور (العامل النحوي) تعود إلى فكرة التأثير والتأثر الموجودة في المنطق الأرسطي الذي أغرم به العرب في وقت مبكر، وقد تركت هذه الفكرة المنطقية ظلالها على عقول الباحثين من علماء النحو الذين نقلوها بدورهم إلى دراستهم " ². و نلاحظ أن النحاة حاولوا ربط العامل بالمنطق الأرسطي في دراستهم للنحو .

"وليس يزعم أحد أن النحاة معصومون، ولا أن آراءهم تنزل منزلة المقدس من النصوص ، بل نحن نؤمن جميعاً أن نظرية العامل وغيرها من الأفكار النحوية ليست وحيًا يوحى ، ولا هي آراء منزهة عن النقد بل مثلها ومثل القائلين بها . كما قال الخليل رحمه الله . " مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة و الحجج اللائحة ؛ فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعل كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له ، وخطرت بباله محتملةً لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل لذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة ... فإن سنح لغيري علّة لما علّنته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " ³. و يظهر لنا أن آراء النحاة في العامل تقبل الرفض لأنها أهملت بعض الجوانب الدلالية.

4 اللغة والنحو بين القديم والحديث ص : 186

5 أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ص : 203 ، وانظر العلامة الإعرابية في الجملة للدكتور حماسة ص : 168

6 انظر في بيان اضطراب رأي ابن مضاء ما سطره الدكتور البنا . حفظه الله . في دراسته التي صدر بها تحقيقه لكتاب

الرد على النحاة ولاسيما ص : 20

"وأعتقد أنه ليس من العقل أن يعتمد إنسان إلى علم تعاقب عليه آلاف العلماء تهذيباً وتنقيحاً، وسهرت عليه عقول الجبابرة الأعلام، وتخرجت عليه آلاف الأجيال فيلغيه من الوجود لطائفة من الملاحظات أو المآخذ أخذها عليه ، وكان الأولى به أن يشتغل بتتقيقه وتهذيبه على الوجه الصحيح"¹. نلاحظ هنى الذي يعيبه العقل و المنطق. ولعلّ من الأسباب التي أفضت إلى هذه الحملة الشعواء فهم بعض المحدثين القاصر لقضية العامل ، فقد ظنوا أن النحاة يرون هذه العوامل (مؤثرات حقيقية) تحدث بنفسها الرفع والنصب والجر "².

"وظفقوا يجمعون من كلام النحاة ما فيه نص على عمل شيء في شيء و يجعلون ذلك حجة لا تقبل الجدل على ما فهموه من كلام القوم . ولو كانت نظرية العامل عند النحاة كما ظنها هؤلاء " لكانت هذرا يجب حماية العلم منه ، وحمقا يجب أن يطهر العقل من التفكير بمثله ، فليس من جد القول أن نقول إن هذه الألفاظ لها قدرة على الرفع و النصب و الجر لأنها ألفاظ ليست فيها هذه القدرة وليست لها هذه الطبيعة"³. و ينبغي إعادة النظر في آرائهم لنظرية العامل.

والذي عليه صفحة القول أن " العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار و الإغراق للماء و القطع للسيف وإنما هي أمارات ودلالات "⁴. و أن الموجد " لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلة العامل ، ومحلها الاسم ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني و لعلاماتها ، كما تقدم ، فلهذا سميت الآلات عوامل "⁵. نستنتج و نلاحظ أنها في إعتقاداتهم هي الموجدة للمعاني.

1 الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص : 66 .

2 الخصائص 191/1 .

3 انظر : أصول النحو العربي ص : 200 ، وإحياء النحو ص : 31 ، و بين النحو و المنطق و علوم الشريعة للدكتور عبد الكريم الأسعد ص : 123،128 .

4 النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للشيخ محمد عرفة 110 .

5 الانصاف لابن الأنباري 46/1 .

العامل عند سيبويه:

إهتم سيبويه بالعامل و جعل:

"يجعل سيبويه التغيير الذي يطرأ على آخر الكلمة نتيجة لعامل يحدث هذا التغيير، وأن العوامل متعددة، ولكل عامل منها نوع يظهر أثره في آخر الكلمة، وهو بذلك يؤول إلى ما عرف بعوامل الرفع وعوامل النصب وعوامل الجر وعوامل الجزم، كما يستمر سيبويه في دعم فكرة العامل فيقول: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول"¹. إذاً فهو يبين أن الفعل هو عامل النصب في الحال.

"ويذهب ابن جني إلى أن العمل يرجع إلى المتكلم، فيقول: "ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرًا فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فعل)، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن لا يكون منسوباً إليه الفعل؛ وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليزوَّك أن بعض العمل يأتي مسبباً على ما يصحبه : كمررت بزيد، وليت عمراً قائماً ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفوة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث : فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا "لفظي"². ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ باللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ.

"وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"³. و يعد ابن جني من النحاة المؤيدين لنظرية العامل و اعتبر أن المتكلم هو الفاعل في ضبط الحركات.

فخلاصة الأمر إذن أن النحاة " جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وإن كان علامة لا علة و فرق بين أن يكون علة مؤثرة وأن يكون كالعلة المؤثرة .

1 ينظر نفسه : الانصاف لابن الأنباري 46/1 .

2 ينظر: شرح الرضي 72/1 .

3 الخصائص 11/1 .

العوامل المعنوية ...

هي عند سيبويه عاملان :

1. الابتداء وهو العامل في رفع المبتدأ

قال سيبويه :

" وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً . فعبد الله ارتفع بالابتداء " ¹.

و هو عامل في رفع المبتدأ.

"ذلك قولك : زيدٌ كم مرة رأيته ؟ وعبدُ الله هل لقيته ، وعمرُو هلا لقيته ، وكذلك سائر حروف الاستفهام ، فالعامل فيه الابتداء ، كما أنك لو قلت : رأيت زيدا هل لقيته ، كان رأيت هو العامل ، وكذلك إذا قلت : قد علمتُ زيدا كم لقيته كان علمتُ هو العامل فكذلك هذا ، فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره " ².

2. الوقوع موقعا يصلح للاسم هو العامل في رفع الفعل المضارع

قال سيبويه :

" هذا وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء

اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ و لا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة ، وكيوننتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها " ³.

و يتضح من خلال هذا أن سيبويه قسم المعنيين الى قسمين و هما الابتداء و الوقوع موقعا يصلح للاسم.

1 الكتاب 88/2 .

2 الكتاب 127/1 ، وانظر في مسألة رافع المبتدأ الإنصاف 44/1 وما بعدها .

3 الكتاب 9،10/3 . وانظر في مسألة رافع المضارع الإنصاف 549/2 وما بعدها .

"وجدنا مما سبق أن الفهم المغلوط لقضية العامل أحدث هذه الحملة العشواء على النحاة ، ويحق لنا أن نتساءل الآن : ما مفهوم العامل عند سيبويه ؟ هل كان يرى أن العامل مؤثر حقيقة فيما بعده ؟ أم كان له رأي آخر ؟ لابد أن أشير ابتداء إلى أن سيبويه - شأنه في ذلك شأن كثير من النحاة - لم يصرح بشيء في هذه القضية ، كما أنه في مواضع كثيرة من كتابه كان يذكر لفظ العمل والعامل في سياق قد يوحي للناظر أنه يرى أن التأثير الحقيقي في إحداث الحركة والإعراب هو لهذه العوامل ... ودونك بعضاً من هذه النصوص :

1- " فحرف الاستفهام لا يُفصلُ به بين العامل و المعمول، ثم يكونُ على حاله إذا جاءت الألف أولاً، وإنما يدخل على الخبر" ¹. و يتضح من هذا أن سيبويه لم يرفض فكرة العامل و ذكرها في عدة مواضع.

2- " هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ... وزعم الخليل أنها عملت عمليين : الرفع والنصب" ².

3 - " وقال الخليل : إنما لا تعمل فيما بعدها ، كما أن أرى إذا كانت لغوا لم تعمل" ³.

4 - " وعلته أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء ، وكيونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كيونته مبتدأ" ⁴. هنى يتضح لنا (ما)الكافة منعت إن من العمل.

"وهذا الذي زعمه ابن مضاء - رحمه الله - غير دقيق ألينة ، فإن سيبويه قال : " ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل " ولم يقل إن العامل يحدث شيئاً من هذه الضروب الأربعة ، ومعنى كلامه - رحمه الله - أنّ العامل لا يحدث نصبا و لا رفعا ولا جرا ولا جزما ، وإنما يحدث (معنى تركيبيا) تدل عليه هذه الضروب الأربعة . قال الصفار في شرحه على الكتاب : " معناه : للمعنى الذي يحدث فيه العامل ، فكأن الإعراب إنما يدخل للمعنى الذي يحدثه العامل ، وهو الفاعلية و المفعولية و الإضافة" ⁴. و المعنى التركيبي للكلام و ليس الحركات الإعرابية. و المعنى التركيبي للكلام و ليس الحركات الإعرابية.

1 الكتاب 127/1 ، وانظر في مسألة رافع المبتدأ الإنصاف 44/1 وما بعدها .

2 الكتاب 9،10/3 . وانظر في مسألة رافع المضارع الإنصاف 549/2 وما بعدها .

3 الرد على النحاة ص : 69 ، وانظر نص سيبويه في الكتاب 13/1 .

4 شرح كتاب سيبويه للصفار 254/1.

تبين لنا إذن من نص سيبويه هذا أنه بريء من القول بأن العامل يحدث الإعراب ، وهو بذلك أشد براءة من القول بأن العامل يحدث العلامة الإعرابية .

وغاية ما يدل عليه نصه هذا أن العامل يحدث (المعنى التركيبي الذي يدل عليه الإعراب) .

ولكن هل كان سيبويه يقصد أن العامل يحدث بنفسه على وجه الحقيقة هذا المعنى التركيبي من الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة ؟

كان يمكننا أن نزع ذلك لو أننا اقتصرنا على كلام سيبويه في هذا الموضع ، ولكن وقفة مع نصوص أخرى تجعلنا نغير مسار تفكيرنا ... لنتأمل معا هذه النصوص :

- هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن إذا قلت : إنه من يأتنا نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة . فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله . فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنه " ¹ .

- وقال امرؤ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى " ² . و يتجلى من هذا أن سيبويه ركز على المعنى الذي يحدثه العامل و ليس العلامة الإعرابية

- " وإذا أعملت العرب شيئا مضمرأ لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر و النصب والرفع تقول : وبلد ، تريد ورب بلد ، وتقول : زيدا ، تريد عليك زيدا ، وتقول : الهلال تريد هذا الهلال ؛ فكله يعمل عمله مظهرا " ³ . و من خلال هذه الأمثلة يتبين أن العامل هو الذي يحدث المعاني التركيبية . فهل ناقض سيبويه نفسه ؟

إن من قواعد الأصوليين أنه يصار إلى الجمع بين النصوص ما أمكن ، ونحن هنا إذا أمكننا أن نجمع بين نصوص سيبويه وجب علينا المصير إلى هذا الجمع .

22 ينظر نفسه : الكتاب 68/1 .

23 ينظر في الكتاب 79/1 .

24 الكتاب 106/1 .

"وللشيخ محمد عرفة رحمه الله تخريجات لطيفة في سبب إطلاق النحاة مصطلح العامل على الأدوات المختلفة مع تصريحهم وكون الحس شاهدا بأن المحدث للحركات هو المتكلم وما أشار إليه . رحمه الله نافع لنا فيما نريد بيانه هنا، وخلاصة ما ذكره:

1- الحركات دلالة على المعاني من فاعلية ومفعولية وإضافة ، وهذه المعاني لا تحدث إلا من وقوع الكلمة في جملة ، ومن مركزها فيها ، فمتى دخلت الكلمة في جملة حدثت فيها هذه المعاني . فدخل (محمد) مثلا في قولك : قتل محمد محمودا هو الذي جعل لها معنى الفاعلية ، وإذا نظرنا ما الذي أحدث هذا المعنى في التركيب وجدنا أنه الفعل (قتل) فارتباطه بمحمد على جهة الوقوع من مسماه جعله فاعلا ، وارتباطه بمحمود على جهة الوقوع على مسماه أحدث فيه المفعولية . وعليه فإن ما يسميه النحاة عوامل قد أحدث المعنى الذي اقتضى الإعراب" ¹ . و هن يعود يمكن القول أن الحركة الإعرابية تعود إلى المعنى التركيبي.

2 - "هذا العوامل ليست عوامل في الرفع نفسه وإنما هي عوامل في وجوب الرفع فليست هي التي رفعت ونصبت وجرت ، وإنما هي التي أوجبت هذه العلامات من الرفع والنصب و الجر . وهذا الإيجاب أثر لها و لا يتخلف عنها. وهو أثر لها بالمواضع والاصطلاح ... فهذه العوامل عملت فأثرت وجوب الرفع والنصب أو الجر، و المتكلم هو الذي رفع أو نصب أو جر ، وقول النحاة : إنّ هذه العوامل عملت الرفع من باب الاتّساع في العبارة والمراد عملت وجوب الرفع ، فهو على حذف المضاف" ² . و يتضح من هذا أن هذه العوامل هي التي أوجبت الرفع أو النصب.

1 انظر : النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص : 77-89 .

2 الرد على النحاة ص : 15 .

مفهومُ العاملِ عند سيبويه:

"وللدكتور البنا حفظه الله كلام نفيس ساقه على لسان سيبويه جاء فيه : " أما ما تراه في الكتاب من اصطلاح العمل ونسبته أحيانا إلى اللفظ أو إلى المتكلم فذلك شيء تواضعنا عليه ، رأينا أنه يحقق نوعا من الاختصار في التعبير . على أنك إذا وجدت في الغالب ننسب العمل لى اللفظ فذلك راجع إلى أننا معنيون بوصف الجملة وبيان ما بين أجزائها من العلاقات ، وفي الجملة تجد ترابطا بين الأجزاء على نحو قد يكون أوليا ، كما في العلاقة بين الفعل و الفاعل ، وبين الفعل و المفعول ، وقد تتعدد العلاقات في الجملة وتتداخل إذا كثرت القيود، ولما كان من عملنا أن نبين الارتباط بين الأجزاء ، فقد اصطالحنا على أن الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها وصحب هذا الطلب تأثير في الكلمة المطلوبة اصطالحنا على أن نسمي هذه الكلمة الطالبة : عاملة ، والكلمة المطلوبة معمولة لها نظراً لوجود العمل مع وجودها وزواله مع زوالها ، فأما في الحقيقة فالأمر ما عرفت من قبل لا يعدو أن يكون عرفا لغويا" ¹. و يتضح من هذا أن الترابط بين الكلمات (عامل مفعول) يكون من قبل المتكلم.

"الخلاصة إذن أن سيبويه رحمه الله يرى أن المحدث الحقيقي للرفع و النصب و الجر والجزم ومن ثم للعلامات الإعرابية هو المتكلم ، وأنه يطلق على الألفاظ أو المعاني مصطلح (عامل) لا باعتبارها الموجدة للإعراب أو علامته ولكن باعتبارها آتية أو علامة عليه أو مضامة له أو موجبة له أو طالبة لما بعدها أو علة غائية للمتكلم" ².

"ونريدا أن نقول هنا : إن كون المتكلم هو المحدث للإعراب و العلامة أمر معروف بداهة ، وما هو في حكم المسلمات و البديهيات لا يحتاج المرء إلى ذكره والاحتراز له كل حين، ثم إنه لا مشاحة في الاصطلاح بعد فهم المعنى ، فإذا اصطالح النحاة على تسمية ما تلزم بعده الكلمة إعرابا معيناً (عاملا) فلهم ذلك، وليس لأحد أن يشنع عليهم بحجة أنه يفهم من ذلك أن الكلمات مؤثرة بذاتها إرادةً أو طبعاً" ³. و انطلاقاً من هذا يكون قد يكون المتكلم هو الذي يحدد العلامة الإعرابية و قد يكون العامل هو الذي يضبط الحركة الإعرابية.

26 الرد على النحاة ص : 15 .

موقف المحدثين:

"و يلتقي أنيس مع إبراهيم مصطفى في تفسيره للتونين، يقول "ويعجبني تفسير صاحب إحياء النحو لظاهرة التونين حين برهن على أنه علامة تنكير " و يحلو له أن يكون أمينا للمنهج التاريخي، الذي وظفه في كثير من القضايا التي أخضعها للدرس والتحليل والنقد فالمثنى بحالته الإعرابية عبارة عن لهجات لقبايل مختلفة، فكل قبيلة تلتزم صيغة واحدة من صيغ المثنى" 1. ومن خلال هذا سياق نرى أن النحاة حين هموا بوضع قواعدهم وجدوا الصيغتين موزعتين بين القبائل وخصوا الصيغة التي بالألف لحالة الرفع، و الصيغة الأخرى لحالتي النصب والجر .

"و ينكر أحمد مختار عمر على أنيس إرجاعه كثيرا من قضايا اللغة إلى اللهجات أو تعدد اللغات يقول " : لا يمكن أن ينسب إلى اختلاف اللهجات أو تعدد اللغات وحده بل لا بد أن يفتش وراء هذا الاستخدام عن أسباب فنية استوجبت اختيار الجمع المعين في الموقع المعين دون غيره فما بالك إذا كان هذا النص قد استجمع كل مقومات البلاغة وبلغ الذروة في إعجازه الفني. فالرجل وقع في أسر المنهج التاريخي فأخطأ جادة الصواب، مهملا الدراسة الوصفية الآنية ؛ فالمنهج الذي اعتمده مخالف لمنهج النحاة العرب ، بل مناقض له إلى مثل هذا يذهب عز الدين المجذوب إلى القول " : وإن أردنا مزيدا من الدقة و التحقيق قلنا : إن إبراهيم أنيس قد أثر فيه المنهج التاريخي تأثيرا جعله يبني قوله في الإعراب على أساس معطيات اللسانيات التاريخية ليعيد النظر في معطيات تم استقراؤها من وجهة نظر آنية من قبل النحاة العرب" 2. بعد عرض آراء و جهود و مناهج القدامى و المحدثين في عملية تقديم القواعد النحوية و عملية تيسير تعليمها: يمكننا الانتقال إلى الفصل الثاني لعرض مفهوم البلاغة و أهميتها و ابرز أعلامها.

5 نفس المصدر في اللهجات العربية، ص168.

6 إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص171.